

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

www.ketab.ir

سرشناسه : المحقق الداماد، السيد علي، ۱۳۲۱-
عنوان و نام پدیدآور: رشحات الأصول: تقريراً لأبحاث آية الله السيد محمد المحقق الداماد/ تأليف السيد علي المحقق الداماد؛ تحقيق الشيخ
أحمد المحسن، الشيخ علي المختار؛ إعداد مؤسسة تراث الشيعة.
مشخصات نشر: قم: نشر دانش حوزه، ۱۴۴۰ق. = ۱۳۹۸ -

مشخصات ظاهري: ج.
شابک : ۱۶۰۰۰۰ ریال دوره: ۵-۵۹-۸۸۹۳-۹۶۴-۹۷۸؛ ۸۰۰۰۰ ریال: ج. ۱: ۴-۵۶-۸۸۹۳-۹۶۴-۹۷۸؛ ۸۰۰۰۰ ریال:

ج. ۲: ۸-۵۸-۸۸۹۳-۹۶۴-۹۷۸

وضعیت فهرست نویسی: فیا

یادداشت: عربی.

عنوان دیگر: تقريراً لأبحاث آية الله السيد محمد المحقق داماد.

موضوع: اصول فقه شیعه -- قرن ۱۴

موضوع: Islamic law, shiites -- Interpretation and construction -- 20th century

موضوع: فتاوی و اجاب

موضوع: Islamic law -- Formulae

شناسه افزوده: محسنی، احمد، ۱۳۳۶-

شناسه افزوده: Mahseni, Ahmad

شناسه افزوده: مختاری، علی، ۱۳۳۸-

شناسه افزوده: محقق داماد، محمد باقر، ح. ۱۳۲۵-۱۳۸۸ ه.ق.

شناسه افزوده: مؤسس کتابشناسی شیعه

شناسه افزوده: نشر دانش حوزه

رده بندی کنگره: BP۱۵۹/۸

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۱۲

شماره کتابشناسی ملی: ۵۸۰۰۳۹۵

رَشْحَانُ الْأَصُولِ

مِنْ أَلِفَاتِ أَهْلِ الْبَيْتِ الْأَسْنَادِ الْأَكْبَرِ
آيَةُ اللَّهِ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ الْحَقِّقُ الدَّامِدُ
وَلِلَّهِ قَاعِدَةٌ لَا ضَرَرَ

تَأَلَّفَ:

آيَةُ اللَّهِ السَّيِّدُ عَلِيُّ الْمُحَقِّقِ الدَّامِدِ

تَحْقِيقُ:

الشيخ علي المختاري

الشيخ أحمد المحسني



دانش حوزه

رشحات الأصول الجزء الثاني

تقريراً لأبحاث فقيه أهل البيت عليه السلام الأستاذ الأكبر
آية الله السيد محمد المحقق الداماد (ت ١٣٨٨ هـ)

تأليف: آية الله السيد علي المحقق الداماد

تحقيق: الشيخ أحمد المحسني والشيخ علي المختاري

الناشر: دانش حوزه • الطباعة: الزيتون • الطبعة الأولى:
١٣٩٨/١٤٤٠ هـ • الكمية: ٥٠٠ • السعر: ٨٠,٠٠٠ تومان

جميع الحقوق محفوظة ©

ونشره الإلكتروني ممنوع بدون إذن مؤسسة تراث الشيعة.

Printed the Islamic Republic of Iran

نشر دانش حوزه، قم المقدسة، الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ص ب ٩١٦-٣٧١٨٥ / تلفكس: ٣٧٧٤٢٨٥٠ ٢٥ ٠٠٩٨

مركز التوزيع: قم، شارع توحيد، توحيد ٧، الرقم ٢٢، الهاتف: ٢٥٣٨٨٠٢٢١٢ ٠٠٩٨

فهرس الموضوعات

١٥	مقدمة الناشر
١٧	مقدمة المقرر
	المبحث الثاني: في التخيير / ١٩
	المبحث الثالث: في الاشتغال / ٢٧
٢٧	المقام الأول: في دوران الأرباب المتباينين
٣٦	تنبيهات الاشتغال
٣٦	التنبيه الأول: حكم الاضطراب إلى بعض الأطراف
٣٨	النقض الأول
٣٩	النقض الثاني
٤٠	النقض الثالث
٤١	التنبيه الثاني: الحكم في غير موارد الابتلاء
٤٣	التنبيه الثالث: في الشبهة غير المحصورة
٤٤	موارد لزوم الاحتياط
٤٥	التنبيه الرابع: في أحكام الملاقي
٤٥	ما استدلّ به على وجوب الاجتناب عن الملاقي
٤٧	مقتضى الأصل العقلي يختلف باختلاف الموارد
٤٩	مقتضى الأصل الشرعي
٥٢	وجوب الاحتياط في الشبهة المحصورة اصطفايا من الأخبار

٥٣	المناط في تساقط الأصول
٥٣	كلام المحقق النائيني والإيراد عليه
٥٥	المقام الثاني: في دوران الأمرين الأقل والأكثر الارتباطيين
٥٦	الفصل الأول: البراءة عن الأكثر من حيث الأصل العقلي
٥٨	إيراد المحقق الخراساني على كلام الشيخ
٥٩	ما يرد على المحقق النائيني
٥٩	التفصي عن عويصة الانحلال
٦١	كلام المحقق الإصفهاني في نفسية وجوب الأجزاء
٦٣	قاعده فبح العقاب بالبيان تابعة لبناء العقلاء
٦٦	الإشكالات السبعة
٦٩	مقالة المحقق النائيني في اختلاف الأفعال بلحاظ الآثار
٧١	الفصل الثاني: البراءة عن الأكثر من حيث الأصل الشرعي
٧٩	وهنا بقي أمران:
٧٩	الأمر الأول: الشك في الشرطية والقيدية
٨٢	الأمر الثاني: الكلام في ثلاثة مواضع
٨٢	الموضع الأول: ترك الجزء سهواً ونسياناً
٩٦	الموضع الثاني: زيادة الجزء عمداً
٩٧	كلام الشيخ في الزيادة العمدية
٩٩	حكم الشك في الزيادة في مقام الإثبات
١٠٢	استصحاب الهيئة الاتصالية
١٠٤	كلام المحقق الخراساني في استصحاب الهيئة الاتصالية في الأمور الخارجية
١٠٥	إيراد المحقق النائيني على الخراساني
١٠٨	إمكان التمشك بالاستصحاب لإثبات صحة العمل
١٠٩	مقتضى الأصل في وجوب الإتمام
١١١	الموضع الثالث: في زيادة الجزء سهواً
١١٣	تذنيب: بطلان الصلاة بزيادة الجزء أو نقصانه عمداً

١١٥	سقوط التكليف أو عدمه إذا تعدّر الجزء أو الشرط
١١٧	الكلام في مواضع ثلاثة
١١٨	الموضع الأول: في بيان مقتضى الأصل
١٢٢	الموضع الثاني: في مقتضى حديث الرفع
١٢٣	الموضع الثالث: في قاعدة الميسور
١٣٠	تنمّة: في صدق الميسور العرفي
١٣٢	تذييل: قول المحقق الهمداني في مراتب المأمور به
١٣٥	فرعان:
١٣٥	الفرع الأول
١٣٧	الفرع الثاني
١٣٨	تذنيب: دوران الأمرين كون شيء شرطاً أو مانعاً أو...
١٤٠	تنظيم: استتباب الواجب بالحرام
	خاتمة: في شرائط الأصول / ١٤١
١٤١	ما يعتبر في جريان الاحتياط
١٤٥	ما يعتبر في جريان البراءة
١٤٥	منها الفحص واليأس
١٥٤	تذييل: وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية
١٥٧	مقدار الفحص
١٥٩	شرطان لجريان البراءة ذكرهما الفاضل التونسي
١٥٩	الشرط الأول
١٦٢	الشرط الثاني
	قاعدة الضرر / ١٦٣
١٦٣	المقام الأول: في مدركها
١٦٨	التنبيه على أمرين
١٧٢	المقام الثاني: معاني الضرر
١٧٤	فقه الحديث

١٨٢	إيرادان في قضية سمرة
١٨٤	الكلام في جهات ثلاث
١٩١	المقام الثالث: في الجمع بينها وبين سائر الأدلة
١٩٤	تنبيهات
١٩٤	التنبيه الأول: في تحمّل الضرر
١٩٧	التنبيه الثاني: الحكم المستفاد رخصة أو عزيمة؟
٢٠٣	التنبيه الثالث: الضرر النوعي أو الشخصي؟
٢٠٤	التنبيه الرابع: تعارض الضررين
٢١١	التنبيه الخامس: دوران الضررين بين شخصين
٢١٣	التنبيه السادس: الأحكام الضرورية العدمية
٢١٣	التنبيه السابع: الإقدام على الضرري
٢١٥	التنبيه الثامن: تصرف المالك وتضرر الجار
	المبحث الرابع: في الاستصحاب / ٢١٩
٢٢٠	تعريف الاستصحاب
٢٢٣	الاستصحاب مسألة أصولية أو فرعية؟
٢٢٥	الاستصحاب في الأحكام الثابتة بدليل العقل
٢٣١	الاستدلال على حجّة الاستصحاب
٢٣١	الدليل الأول سيرة العقلاء
٢٣٤	الدليل الثاني: الثبوت في السابق موجب للظن به
٢٣٥	الدليل الثالث: الإجماع
٢٣٥	الدليل الرابع: الأخبار
٢٣٥	صحيحة زرارة
٢٤١	صحيحة أخرى لزرارة
٢٥٠	الصحيحة الثالثة لزرارة
٢٥٣	مؤثقة عمّار عن أبي الحسن عليه السلام
٢٥٤	رواية الخصال

٢٥٧	مكاتبه علي بن محمد القاساني
٢٥٩	صحيحه عبدالله بن سنان
٢٦٠	موثقة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام
٢٦٤	القول في الأحكام الوضعيّة
٢٦٨	تنبيهات الاستصحاب
٢٦٨	التنبيه الأول: اعتبار فعلية الشك واليقين
٢٧٣	التنبيه الثاني: صفة اليقين المأخوذ في الموضوع
٢٧٦	التنبيه الثالث: أقسام استصحاب الكلّي
٢٧٦	استصحاب الكلّي القسم الأول
٢٧٨	استصحاب الكلّي القسم الثاني
٢٨٧	استصحاب الكلّي القسم الثالث
٢٩٠	التنبيه الرابع: استصحاب الأمور التدريجيّة
٢٩٦	التنبيه الخامس: الاستصحاب التعليقي
٣٠٧	التنبيه السادس: استصحاب أحكام الشرائع السابقة
٣١٢	التنبيه السابع: الأصل المثبت
٣١٥	خفاء الواسطة
٣٢١	التنبيه الثامن: ترتّب الأثر العقليّ الأعم
٣٢٢	التنبيه التاسع: بقاء المتيقّن تعبدًا
٣٢٢	التنبيه العاشر: أصالة تأخّر الحادث
٣٢٧	حكم تعاقب الحاليتين
٣٣١	التنبيه الحادي عشر: استصحاب الأمور الشرعية الاعتقاديّة
٣٣٨	التنبيه الثاني عشر: استصحاب حكم المخصّص
٣٤٠	كلام المحقّق النائي
٣٤٢	التنبيه الثالث عشر: جريان الاستصحاب مع الظنّ بالخلاف
٣٤٥	التنبيه الرابع عشر: جريان الاستصحاب في الأحكام الشرعية
٣٤٩	تتمّة وفيها مقامان

- ٣٤٩ المقام الأول وفيه أمران:
- ٣٤٩ الأمر الأول: اعتبار بقاء الموضوع في جريان الاستصحاب
- ٣٦١ الأمر الثاني: اعتبار بقاء اليقين السابق حال الشك
- ٣٧٠ المقام الثاني: تقديم الأدلة والأمارات على الاستصحاب
- ٣٧١ خاتمة
- ٣٧١ الأمر الأول: تعارض الاستصحاب مع سائر الأصول العملية
- ٣٧٥ الأمر الثاني: معارض الاستصحابين
- ٣٧٩ الأمر الثالث: تقديم اليد على الاستصحاب
- ٣٨٥ الأمر الرابع: تقديم فاعدي الفراغ والتجاوز على الاستصحاب
- ٤٠١ الأمر الخامس: في أمثلة الصحة في فعل الغير
- ٤١٣ تكملة: القول في القرعة
- ٤١٣ المقام الأول: في مشروعيتهما
- ٤١٦ وهنا أمران: الأول
- ٤١٦ أحدهما: أن عنوان أخبار الباب على انحاء ثلاثة
- ٤١٧ ثانيهما: اختصاص القرعة بالإمام أو تعميمها
- ٤٢٠ المقام الثاني: تعارض القرعة مع الأصول والأمارات
- ٤٢٢ المقام الثالث: في مواردها ومصاديقها
- ٤٢٥ بقي أمور:
- ٤٢٥ الأمر الأول: هل القرعة في مواردها عزيمة أو رخصة
- ٤٢٧ الأمر الثاني: هل يجب العمل بالقرعة بعد الإقراء؟
- ٤٢٧ الأمر الثالث: في كيفية القرعة
- ٤٢٩ المقصد الثامن في التعادل والترجيح / ٤٢٩
- ٤٢٩ مقدّمة في المراد منهما
- ٤٣٣ وهاهنا فصول
- ٤٣٣ الفصل الأول: التعارض بين الخبرين
- ٤٣٥ الفصل الثاني: اشتراك الخبرين المتعارضين في نفي الثالث

٤٣٧	الفصل الثالث: التسايط أو التخير أو التفصيل
٤٤٠	الفصل الرابع: تأسيس الأصل
٤٤٢	الفصل الخامس: مقتضى الأخبار العلاجية
٤٦٠	الفصل السادس: إمكان الجمع العرفى
٤٦٤	الفصل السابع: ملاك تمييز الأظهر من الظاهر
٤٦٨	الفصل الثامن: تعيين الظاهر والأظهر في الزائد على الدليلين
٤٧١	تتميم: الأدلة المتعارضة في ضمان العارية
٤٧٢	الفصل التاسع: ترتيب المرجحات
	خاتمة في الاجتهاد والتقليد / ٤٧٧
٤٧٧	المقام الأول في الاجتهاد
٤٧٧	الفصل الأول: في تعرف الاجتهاد
٤٨٠	الفصل الثاني: في تسييم الاجتهاد إلى المطلق والمتجزئ
٤٨٥	الفصل الثالث: في مقدمات الاجتهاد
٤٨٦	الفصل الرابع: في تخطيط التصويب
٤٨٦	الفصل الخامس: في اضمحلال الاجتهاد السابق
٤٩٠	المقام الثاني: في التقليد
٤٩٠	الفصل الأول: في وجوب التقليد أو الاحتياط لغير المجتهد
٤٩٩	الفصل الثاني: في أدلة جواز التقليد
٥١١	الفصل الثالث: في تقليد الميت
٥٢٤	الفصل الرابع: في وجوب تقليد الأعلم
٥٢٨	الفصل الخامس: في الاستدلال على وجوب تقليد الأعلم
٥٣١	الفصل السادس: في المراد من العدالة
٥٤٥	الفصل السابع: في التقليد عن غير جامع للشرائط
٥٥٧	الفصل الثامن: في لزوم الأهلية للفتوى
٥٥٨	الفصل التاسع: في لزوم الأهلية للقضاء
٥٦٢	الفصل العاشر: في وجوب العدالة وثبوتها

٥٦٣	الفصل الحادي عشر: في وجوب إعلام الجاهل
٥٦٩	الفصل الثاني عشر: في لزوم العمل بمقتضى تقليد الموكّل والوصي
٥٧٢	الفصل الثالث عشر: في تعيين الحاكم في المرافعات
٥٨٥	تسليم: في أدلة ولاية الفقيه

قاعدة لاضرر/ ٥٩٣

تأليف: آية الله السيّد أبو الفضل مير محمد

٥٩٥	مقدمة: حول الكتاب والمؤلف
٥٩٦	قدراته وطاقاته المتمتعة
٥٩٦	اهتمامه بالتدريس
٥٩٦	تواجده في الحوزة العلمية
٥٩٧	أسلوبه في التدريس
٥٩٧	تربيته لتلامذته
٥٩٨	عاطفته وزهده

متن الرسالة / ٥٩٩

٥٩٩	مقدمة
٥٩٩	جهات البحث
٥٩٩	الجهة الأولى: في سند القاعدة
٦٠٠	أقسام التواتر
٦٠٠	الروايات الدالة على نفي الضرر
٦٠٤	دوران الأمرين الزيادة والنقيصة
٦٠٥	دفع ما ذهب إليه المحقق النائيني
٦٠٩	عدم صدور «لا ضرر ولا ضرار» مستقلاً
٦١٠	كلام شيخ الشريعة الإصفهاني حول أفضية النبي ﷺ
٦١١	مناقشة ما ذهب إليه المحقق النائيني في المقام
٦١٤	حرمة منع فضل الماء
٦١٥	الجهة الثانية: في مفاد الحديث

- ٦١٨ مفاد الجملة التركيبية للحديث
- ٦١٩ مفهوم «لامساس» ونظائره
- ٦٢٢ حول مفهوم الحديث
- ٦٢٤ التنبيه على أمور
- ٦٢٤ التنبيه الأول: ما ذهب إليه الشيخ في المقام
- ٦٢٧ التنبيه الثاني: ما أورده على قصة سمرة
- ٦٢٩ التنبيه الثالث: التخصيصات الكثيرة على القاعدة
- ٦٣٠ الملاك في قبح تخصيص الأكثر
- ٦٣٢ ما أجاب به المحقق الهمداني عن تخصيص الأكثر
- ٦٣٣ الجواب عن الإشكال
- ٦٣٦ جواز التمسك في ما إذا حصل الإطمينان من عمل الأصحاب بها
- ٦٣٧ الجهة الثالثة: في الجع بين القاعدة وأدلة الأحكام الضرورية
- ٦٣٨ حكومة القاعدة على الأدلة
- ٦٣٩ في الفرق بين التخصيص والحكومة
- ٦٣٩ المناقشة في ما ذهب إليه الشيخ
- ٦٤٣ المناقشة في ما ذهب إليه المحقق الثاني
- ٦٤٥ إن الأمر كالتحريك الخارجي أعم من الإرام والاستحباب
- ٦٤٦ يكفي في التيمم العجز وعدم التمكن عرفاً
- ٦٤٧ في الأحكام العدمية الضرورية
- ٦٤٩ في أن الضمان لا يستفاد من القاعدة
- ٦٥١ لزوم تأسيس فقه جديد إذا شملت القاعدة للأعدام
- ٦٥٢ وجوه ثلاثة في دفع الضرر عن النفس
- ٦٥٦ مراعاة حال المالك بإطلاقه ليس صحيحاً
- ٦٥٧ مسألة: في مالو تعارض الضرران
- ٦٥٨ مسألة: الترجيح بأقلية الضرر
- ٦٦٠ فرع: لو أكره أحد على إدخال الضرر على واحد من اثنين
- ٦٦١ مصادر التحقيق

مقدمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين،
والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا أفضل الخلائق أجمعين
وعلى وصيّه علي أمير المؤمنين، وعلى الأئمة المعصومين
من آلّه الطيّبين الطاهرين والاسماء الإمام المهديّ الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً.

وبعد، فغير خفيّ أنّ فقيه أهل البيت عليه السلام الأستاذ الأكرّية الله الحاج السيّد محمّد
المشتهر بالمحقّق الداماد المتوفّي في شهر ذي الحجة الحرام عام ١٣٨٨ (طيّب الله سبحانه
ثراه، وجعل الجنة منقلبه ومثواه) كان من أكابر الفقهاء والأصوليّين، وقد سبق الأقران،
ودرس في الفقه والأصول لسنوات عديدة.

وقد قام به - بالرغم من قصر عمره نسبياً (حدود ٦٣ سنة) - بتدريس ثلاث دورات
كاملة في علم الأصول، وشرع في الدورة الرابعة وتوفّي في أواسطها، كما درس الكثير من
أبواب الفقه. وقد درس بعضها لأكثر من مرّة مثل كتاب الخمس.

وقد نشر سابقاً قبل حدود خمس عشرة سنة أعني عام ١٣٨٢ ش = ١٤٢٤ ق تقرير
بحوثه في الدورة الأولى بقلم آية الله السيّد جلال الدين الطاهري في ثلاث مجلّدات:

١. المجلد الأول في ٥٢٠ صفحة

٢. المجلد الثاني في ٥٧٤ صفحة

٣. المجلد الثالث في ٤٤٦ صفحة

ولم ينشر من بحوثه رحمته في علم الأصول غير هذا التقرير، إلى أن وفق الله سبحانه وتعالى الفاضل المكرّم السيّد عباس الصالحى وزير الثقافة والإرشاد الإسلامى فى الجمهورية الإسلامية، فاهتمّ بترائه وآثاره، وطلب منى تحقيق ونشر ما لم يحقق ولم ينشر إلى الآن من تقريرات بحوثه، فحقّقنا ونشرنا - مضافاً إلى بعض أبحاثه رحمته فى الفقه - هذا التقرير المسمّى برشحات الأصول فى جلدَيْن كبيرين بقلم نجله آية الله السيّد على المحقّق الداماد (حفظه الله سبحانه) وهو تقرير الدرة الأخيرة من بحوثه فى أصول الفقه. وألحقنا به تقرير بحوثه فى قاعدة الضرر بقلم آية الله السيّد أبو الفضل مير محمدى (حفظه الله سبحانه).

ومن الجدير بالذكر أنّنا قمنا بجمع وتصوير كلّ ما استحصلناه ووقفنا عليه من تقريرات بحوثه رحمته بخطوط مقرّره، سواء كانت مطبوعة منشورة أم لا، وجعلناها فى قرص مدمج، بتفصيل ورد فى مقال مفرد فى الجزء المدخل هذه الموسوعة.

وهنا أرى من اللازم علىّ أن أقدم شكرى وثنائى إلى كلّ من ساهم وأعان على ظهور هذا الكتاب وأخصّ منهم بالذكر الفضلاء الأجلّاء الشيخ أحمد المحسنى، والشيخ على المختارى لتحقيق الكتاب، والسيّد ذاكر الرضوى وحجة الله الأخصرى لمقابلته، ومحمد كطران البديرى، ونادر البرقى لتنضيد الحروف والإخراج الفنى (وقّعه الله سبحانه لما يحبّ ويرضى).

﴿دَعُوهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَأَخِرَ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

قم المقدّسة

٣ / ذى القعدة / ١٤٤٠ = ١٣٩٨ / ٠٤ / ١٥ ش

مدير مؤسسة تراث الشيعة

رضا المختارى

مقدّمة المقرّر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيّبين الطاهرين، وأشهد أنّ لا إله إلا الله وحده، لا شريك له. وله الحمد على ما أنعم، وله الشكر على ما ألهم.

وبعد، فقد كان من فضل الله ولطيفه عليّ أنّ وفّقني لتحصيل العلوم الشرعيّة، ومأمّن الله عليّ أنّ وفّقني لحضور درس الوالد المعظم (قدّس الله روحه) في مباحث أصول الفقه، وذلك بعد إتمام المقدّمات والسطوح.

وقد وافق حضوري شروعه في تدريس الدورة الثالثة لعلوم الأصول، من بداية مبحث تنبيهات مفهوم الشرط، وذلك في سنة ١٣٨١ ق.

وقد كنت أقرّر مباحثه من أوّل يوم لحضور مجلس درسه، من قولنا: «وببغى التنبيه على أمور...»، ومن الطريف أنّي قد قدّمت له كراسة تقارير درسه إلى آخر مباحث المفاهيم، فنظر فيها بعين الرضا والقبول، ولم يتصرّف فيها إلّا بتغيير يسير لبعض الكلمات. وهي موجودة بخطّه الشريف، رحمة الله عليه.

وقد أتممت عليه تلك الدورة من الأصول، وقد ختمها بمباحث الاجتهاد والتقليد، وقد تعرّض فيها - مضافاً إلى مطالب الكفاية - لما أورده السيّد اليزدي في أوّل العروة مبسوطاً.

وقد دامت تلك الدورة خمس سنين، وفرغ منها في شعبان المعظم من سنة ١٣٨٦ ق =

١٣٤٥/٩ ش.

ثم شرع في التدريس لدورة رابعة في ٨ شوال المكرم من سنة ١٣٨٦ ق = ١٣٤٥/١٠/٢٨ ش، حتى وصل إلى مباحث المفاهيم، فلبّي داعي الله، وارتحل إلى جوار ربّه في الثاني من ذي الحجة الحرام من سنة ١٣٨٨ ق = ١٣٤٧/١١/٣٠ ش، تغمّده الله بواسع رحمته، وأسكنه الفسيح من جنته.

ويجدد التبيد أنّي كنت مجدداً في الحضور، ساعياً في التقرير من غير تهاونٍ أو تعطيل، إلاّ أنّه قد فاتتني الحضور في بعض أيام الدرس، لسفرٍ أو مرضٍ أو عوائق نحوهما، وقد أوردت بدلاً عنّما فاتتني في تلك المواضع ما كتبتّه في كتابي تقرير الأصول، الذي يتضمّن ما اخترته وبنيت عليه في علم الأصول، مع الإشارة إلى تلك المواضع في الهامش.

ولاريب أنّ له ﷺ عليّ حقّاً عظيماً. مضافاً إلى حقّ أبوته، من حيث تشييد المباني الأصوليّة والفقهيّة، وتأثيره الكبير عليّ وعلى جمع من الفضلاء، الذين صاروا ممّن يُشار إليهم بالبنان في هذا الأوان، أيد الله الباقي منهم ورحم الله الماضي.

ثمّ إنّي لم أكن بصدد طبع هذه التقارير المتواضعة، ولا أظنّها تستحقّ ذلك، إلاّ بعد طلبٍ حثيث من الباحثين، ورغبةٍ من الفاضل المكرّم السيد عباس الصالحي وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي، فنزلت عند رغبتهم، استجابةً لطلبهم، وتأديّةً لبعض حقوق السيّد المرحوم الوالد رحمه الله، وقد سمّيتها ب: «رشحات الأصول»، كما هو كذلك، تفرّيقاً بينها وبين مصنّفَي الآخر المسمّى ب: «تقرير الأصول» المشتمل على ما اخترناه في مسائل علم الأصول، والمسؤول منه ﷺ الرضا والقبول.

والحمد لله على ذلك كلّ، وله المنّ.

عليّ ابن السيّد محمّد المحقّق الداماد

٥ شهر الصيام ١٤٤٠ هـ

٩٨/٢/٢١ هـ